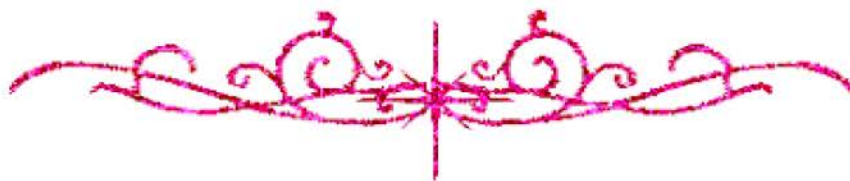


بسم الله الرحمن الرحيم





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

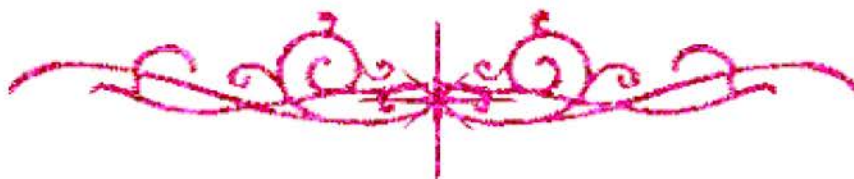
قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



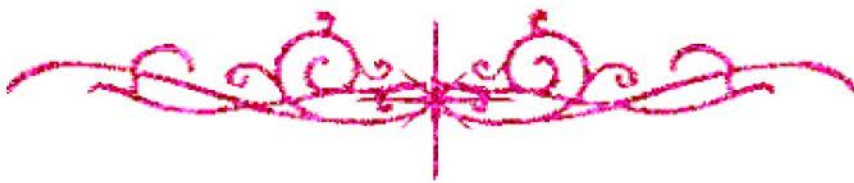
يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



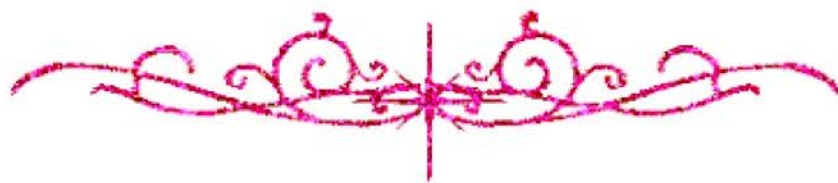


بعض الوثائق الأصلية تالفة





بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل



B1 V1A5

جامعة طنطا
كلية التجارة
قسم المحاسبة و المراجعة
الدراسات العليا والبحوث

**تقييم منهج التكلفة الجارية في الفكر المحاسبى والإسلامى
وأثره على القوائم المالية**

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

اعداد

محمد محمود أحمد صابر

المدرس المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

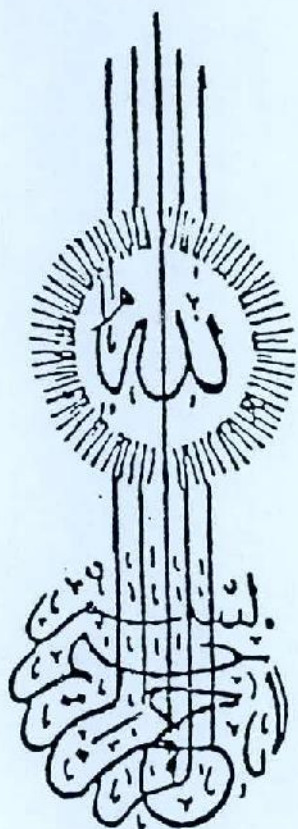
تحت إشراف

أستاذ دكتور محمد عادل إلهامى

استاذ المحاسبة والمراجعة

ومحافظ القليوبية

١٩٩٣



سُبْحَانَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
أَنْتَ أَنْتَ الْعَلِيُّ الْعَلِيمُ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



لجنة المناقشة والحكم على رسالته

الأستاذ الدكتور / محمد عادل إلهامى
إستاذ المحاسبه ومحافظ القليوبيه

مشرفا ورئيسا

الأستاذ الدكتور / شوقي السيد خاطر
إستاذ التكاليف ورئيس جامعة طنطا

عضوا من الداخل

الأستاذ الدكتور / فاروق عبد الحليم القندور
إستاذ المحاسبه وعميد كلية التجاره جامعة الأزهر

عضوا من الخارج

د. طارق العبد

شكر وتقدير وعرافان

الحمد لله تعالى ، نحمده على توفيقه ، ونشكره على عظيم فضله .

وقد قال الله تبارك وتعالى فى حديث قدسى (١) " لم يشكرنى من لم يشكر من أجريت النعمة على يديه " ويقتضى واجب الشكر لله تعالى أن أعبر باديء ذي بدء عن أسمى معانى التقدير والعرافان لأستاذى الفاضل الدكتور / محمد عادل الهامى أستاذ المحاسبة والمراجعة ومحافظ القليوبية ، فقد عهدت فى سيادته اذ أشرف على هذه الرسالة ومن قبل على رسالتى للماجستير استاذنا فاضلا يقدم بحق نموذجاً طيباً لما يمكن أن تكون عليه الصلة العلمية بين الأستاذ العالم والتلميذ الفتى ، فلقد أحاطنى أستاذى بالرعاية العلمية الثامة ولم يدخر جهداً فى اسداء نصائحه وتوجيهاته القيمة ، بما يحقق الدقة فى التسلسل الفكرى والصياغة اللفظية والتعمق فى الأفكار والمعانى .

وانى اذ أتوجه الى أستاذى الفاضل بالشكر لأشكره على رحابة صدره فى اجراء الحوار والاستماع الى الآراء ، داعياً الله تعالى أن يحفظه لنا عالماً جليلاً ينهل من فيض علمه الباحثون والدارسون .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الاستاذ الدكتور / شوقي خاطر أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس جامعة طنطا على تفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها ، وأنه من دواعى سرور الباحث أن يكون سيادته ضمن أعضاء لجنة المناقشة .

كما يتقدم الباحث بالتوجه بالشكر والتقدير والعرافان للسيد الاستاذ الدكتور / فاروق الغندور أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات لما أسداه من ارشادات قيمة ونصائح غالية وتوجيهات رشيدة مما كان لها الأثر البالغ .

ولا يفوت الباحث أن يتقدم بالشكر والعرافان للاستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز أبو رمان أستاذ المحاسبة والتكاليف لتوجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة .

(١) الأحاديث القدسية - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .

(د)

وأيضاً لا يفوت الباحث أن يتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للاستاذ الدكتور / حسين
حسين شحاتة أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس قسم المحاسبة بجامعة الأزهر على معاونته
وارشاداته للباحث .

ولا يفوتني أن أعبر عن عظيم شكري لكل من عاونني من زملاء وأصدقاء ولكل من
أسهم في توفير المراجع الأصلية والمنشورة لهذه الرسالة من العاملين بالمكتبات .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

مقدمة :

يتعرض الواقع الاقتصادى فى كل الدول على مر العصور لظاهرة التضخم ، ولم تخرج دولة واحدة من دائرة الوقوع فى براثنها منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . مما جعل البعض يقول أن التضخم قد أصبح ظاهرة لميقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول على الرغم من تباين النظم الاقتصادية التى تنتهجها هذه الدول ، ويظهر التضخم كظاهرة عالمية بنسب متفاوتة فى مختلف دول العالم مهما اختلفت نظمها الاقتصادية .

طبيعة المشكلة :

يترتب على ظاهرة التضخم والارتفاع فى مستويات الأسعار مشكلة قياس للتغيرات الاقتصادية على عناصر وبنود القوائم المالية . حيث يتأثر قياس الربح المحاسبى المحدد وفقا لمنهج التكلفة التاريخية فيظهر بقيمة متضخمة ، حيث أن عوامل تحديد الربح طبقا للمحاسبة التقليدية تفترض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وأيضا يتأثر المركز المالى القائم على تقويم الأصول بالتكلفة التاريخية ، فيظهر المركز المالى بصورة مضللة أبعد ما تكون عن القيم الفعلية .

كما أدى تجاهل التغيرات فى الأسعار والمغالاة فى تطبيق سياسة الحيطنة والحذر للمحافظة على سلامة رأس المال النقدى والممثل فى عدد ثابت من الوحدات النقدية بغض النظر عن القوة الشرائية له ، والتمسك بالموضوعية المحاسبية فى استخدام منهج التكلفة التاريخية فى التقويم ، كل هذا أدى الى تفاقم المشكلة حيث أصبحت القوائم المالية غير قادرة على اشباع وتلبية حاجات الطوائف المتعددة داخل وخارج المنشآت .

هذا الأمر ألقى على عاتق المحاسبين عبء البحث عن طرق وأسس جديدة للقياس المحاسبى تأخذ فى حساباتها التغير المستمر فى الأسعار مع معالجة الآثار المترتبة على الظواهر الاقتصادية المختلفة على القوائم المالية .

ولقد اهتمت الجمعيات والهيئات والمنظمات والمعاهد العلمية والمهنية المهمة بالمحاسبة فى مجال الفكر والتطبيق باعادة النظر فى أسس القياس والتقويم المحاسبى المبنية على افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد والبحث عن أسس ومناهج جديدة للقياس والتقويم تأخذ فى اعتبارها التغير فى مستويات الأسعار المستمر . وظهر العديد من الدراسات والأبحاث فى هذا المجال ، ولكن الرأى بينهما يكاد يكون منعقدا على أن المحاسبة يجب أن تأخذ فى اعتبارها تغير مستويات الأسعار ، الا أنها قد تباينت حول المناهج والطرق التى يجب أن تظهر بها آثار هذه التغيرات على الحسابات والقوائم المالية ، وقد تضمنت هذه الأبحاث اما حلولا مؤقتة لهذه المشكلة ، واما حلولا جزئية ، كما أن التطبيق العملى لهذه المناهج والطرق لم تصل الى نتائج مقبولة ومعقولة . ومازال الجدل قائما حول صلاحية هذه المعالجات .

وقد قادت هذه المشكلة المكلفين من كتاب الفكر الاقتمادى والمحاسبى الى ضرورة دراسة موقف الفكر الاسلامى من هذه المشكلة ، ولا سيما بعد أن اتجهت الدراسات فى الوقت الحالى نحو الاقتماد الاسلامى فى الفكر والتطبيق العملى للتدليل العلمى على صلاحية أحكام الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان ، وكذلك لبيان الاعجاز العلمى لها ، واستنباط المفاهيم والمبادئ والقواعد الكلية للفكر الاسلامى ، واثبات صلاحية تطبيقها فى كل الأوقات والأزمنة .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى معالجة الآثار المترتبة على ظاهرة التغير فى مستويات الأسعار ، وذلك من خلال تقييم منهج التكلفة الجارية فى الفكر المحاسبى والفكر الاسلامى وبيان أثره على القوائم المالية . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف فإنه يجب تحقيق ما يلى :-

- تقييم المبادئ والفروض المحاسبية المرتبطة بقياس نتائج الأعمال والمركز المالى فى ظل التغير فى مستويات الأسعار وبيان أثرها على القوائم المالية فى الفكر المحاسبى التقليدى .

- دراسة الاتجاهات الرئيسية للتقويم لمعالجة مشكلة التغير في مستويات الأسعار في المجامع والهيئات العلمية .
- تقييم مناهج التقويم المستخدمة للمحافظة على سلامة رأس المال في الفكر المحاسبى .
- تقييم منهج التكلفة الجارية المستخدمة في المحافظة على رأس المال في الفكر الاسلامى .
- دراسة المفاهيم الاساسية للتكلفة الجارية في الفكر الاسلامى .
- دراسة أسس تقويم الأموال في الفكر الاسلامى .
- بيان أثر التقويم بالتكلفة الجارية في الفكر المحاسبى على القوائم المالية .
- بيان أثر التقويم بالتكلفة الجارية في الفكر الاسلامى على القوائم المالية .

أهمية البحث :

تأتى أهمية هذا البحث من استمرار ظاهرة التضخم وتأثيرها على كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول . ومن ثم على القوائم المالية ، هذا الأمر لا يمكن معه تجاهل الظاهرة ، أو علاج الآثار المترتبة عليها علاجاً جزئياً أو مؤقتاً ، وإنما يتطلب الأمر حسم المشكلة بإيجاد حلاً جذرياً يضمن للمحاسبة أن تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

كما تأتى أهمية هذا البحث في أنه محاولة لمعالجة الآثار المترتبة على التغيرات في مستوى الأسعار على أسس وقواعد إعداد القوائم المالية وقياس نتائج الأعمال وعلى عناصر وبنود المركز المالى من خلال استخدام منهج التكلفة الجارية في الفكر المحاسبى والفكر الاسلامى .

كما يمثل البحث دعوة للمفكرين والكتاب والمحاسبين لفتح باب الفكر والفقه الاسلامى بحثاً وتنقيباً عن المعالجات للمشاكل المحاسبية المختلفة . وهذه أهمية أخرى للبحث .

فروض البحث :

يقوم البحث على فروض أساسية هي :

- ١ - ان التكلفة التاريخية في ظل النظام الوضعي لا تصلح كأساس للتقويم في ظل التغير والارتفاع المستمر في الأسعار ، وتعتبر التكلفة الجارية أفضل منها في القياس والتقويم.
- ٢ - ان الاتجاهات الرئيسية للتقويم في الجامعات والهيئات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إنجلترا وويلز لم تتفق حول منهج التكلفة حيث سارت الاتجاهات من التمسك بملهج التكلفة التاريخية وتعديلها بالأرقام القياسية العامة ثم اتجهت الى مفاهيم مختلفة للتكلفة الجارية ثم سارت نحو تعديل التكلفة الجارية ذاتها .
- ٣ - ان منظور المحافظة على سلامة رأس المال هو المحدد الأساسي للغرض من عملية التقويم .
- ٤ - ان مناهج التقويم المختلفة في الفكر المحاسبي المعاصر تختلف فيما بينها حول منهج التكلفة الجارية الواجب اتباعه عند ارتفاع مستويات الأسعار .
- ٥ - يقوم الفكر الاسلامي بعملية التقويم على أساس منهج التكلفة الجارية بمفاهيمها المختلفة، بحيث يتفق كل مفهوم مع الغرض من عملية التقويم ، فيقوم الفكر الاسلامي باستخدام منهج التكلفة الجارية بمفهوم التكلفة الاستبدالية عند تحديد حقوق أصحاب المشروع في المنشآت المختلفة ، ويقوم باستخدام منهج التكلفة الجارية بمفهوم صافي القيمة البيعية عند تحديد وقياس وعاء الزكاة ويقوم باستخدام مناهج التكلفة المختلفة عند اتخاذ القرارات المالية المتعددة .

منهج البحث :

يقوم البحث على المنهج الاستنباطي الذي يتمثل في دراسة و تحليل المبادئ والفروض التي قام عليها القياس والتقويم في الفكر المحاسبي التقليدي والفكر الاسلامي ، مع دراسة الاتجاهات الرئيسية للتقويم ، والمناهج المستخدمة للمحافظة على سلامة رأس المال في الفكر المحاسبي والفكر الاسلامي . مع بيان أثر التقويم بالتكلفة الجارية في الفكر المحاسبي والفكر الاسلامي على أسس وقواعد اعداد القوائم المالية ، وذلك لاستنباط منهج التقويم الذي يعمل على معالجة الآثار المترتبة عن التغيرات في مستوى الأسعار على بنود وعناصر القوائم المالية . وذلك حتى تتعايش المحاسبة وتتواءم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية حفاظا على أهميتها وفعاليتها بين العلوم الأخرى .

وسوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على مصادر الفكر المحاسبي التقليدي من دراسات وأبحاث وكتب علمية ومقالات ونشرات وتوصيات تعدها الهيئات العلمية والمهنية والمرتبطة بمعالجة آثار التغير في مستويات الأسعار على القوائم المالية ، مع عرض وتحليل ودراسة المعالجات المبذولة للتقويم بالتكلفة الجارية وأثر هذه المعالجات على القوائم المالية . كما سيعتمد الباحث على مصادر الفكر الاسلامي وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكذلك كتب الفقه وكتب التراث الاسلامي ، وآراء وأبحاث فقهاء الاسلام المحققين الثقات سواء من السلف العالِم أو من المعاصرين ، وكذلك نتائج الندوات والمؤتمرات العلمية .

حدود البحث :

يتبنى الباحث تقييم منهج التكلفة الجارية في الفكر المحاسبي والفكر الاسلامي وأثره على القوائم المالية من ثلاث جوانب هي :-

الأول : تقييم المبادئ والفروض المحاسبية المرتبطة بقياس نتائج الأعمال والمركز المالي في ظل التغير في مستويات الأسعار وبيان أثرها على القوائم المالية ، مع دراسة الاتجاهات الرئيسية للتقويم لمعالجة مشكلة التغير في مستويات الأسعار في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية